الأمم المتحدة
E/FFDF/2019/L.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 April 2019
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
١٥-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩
البند ٣ من جدول الأعمال*
اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي

مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تقدمه رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنغا روندا كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، على أساس مشاورات غير رسمية

متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - نحن، الوزراء والممثلين السامين، اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بمناسبة انعقاد المنتدى الرابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. ونعرب عن عزمنا مواصلة العمل وتعزيز جهودنا من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية تنفيذا كاملا وفي أوانه، بوسائل منها التصدي للتحديات التي تعترض تعبئة الموارد العامة المحلية؛ والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي؛ والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ والدين والقدرة على تحمله؛ والمسائل النظمية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة. ونشير إلى أن خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تنبني على توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨، هي جزءٌ صميم من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يدعمُها ويكملها ويساعد في وضع وسائل بلوغ غاياتها ضمن إطار من السياسات والإجراءات المحددة.

٢ - ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ونلاحظ بقلق، في الوقت نفسه، أن تعبئة التمويل الكافي ما زالت عائقا كبيرا أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن التقدم المحرز

* E/FFDF/2019/1.

150419 150419 19-06185 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ليس سواءً داخل البلدان وفيما بينها. ونؤكد من جديد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي انتهى إليها منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في اجتماعه السابق. وننوه بازدياد إدماج أهداف التنمية المستدامة في الميزانيات العامة وجهود التعاون الإنمائي، وننوه أيضا بتنامي اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار المستدام وانخراطه فيه. وإذ ندرك جسامة التحدي وطابعه الملح، فإننا قد عقدنا العزم على تركيز عملنا على اتخاذ تدابير محددة تساعد على التصدي بفعالية للثغرات التي تعتور التنفيذ، مستفيدين في ذلك استفادة كاملة من الفرص الجديدة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – بطريقة متوازنة ومتكاملة.

٣ – إننا نجتمع في ظل ازدياد صعوبة الظروف القائمة على الصعيد العالمي. فالنمو الاقتصادي العالمي ربما بلغ ذروته عند حوالي نسبة ٣ في المائة، بحيث يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أدنى بكثير من المستوى اللازم للقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. ولا تزال الاستثمارات التي لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعاني من نقص في التمويل. وما فتئت المخاطر النظمية تزداد، بما في ذلك تقلب تدفقات رأس المال وارتفاع مخاطر العجز عن تسديد الديون، وتتعرض أجزاء من النظام المتعدد الأطراف للإجهاد. ويعيش معظم الناس في البلدان التي ازدادت فيها مظاهر اللامساواة، ويتواصل التدهور البيئي بلا هوادة. وإذا استمرَّينا على هذا النحو، فلن يكون بوسعنا الوفاء بمطامح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وسيبقى أناس عديدون متخلفين عن الركب. على أننا نسلم بأنه في ظل هذه الظروف الصعبة قد تكمن الفرصة السانحة لإعادة تشكيل النظم المالية الوطنية والدولية معا بما ينسجم ومسلتزماتِ التنمية المستدامة. ونحن مصممون على اغتنام هذه الفرصة بواسطة العمل الجماعي على الصعيد العالمي للنهوض بتمويل التنمية.

٤ – فسنسعى إلى وضع أطر تمويل وطنية متكاملة دعماً لاستراتيجياتنا الإنمائية التي نتقلد مسؤوليتها وطنيا، بغية المضي في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، متوخّين تعبئة طائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها بشكل فعال مع خطة عام ٢٠٣٠، وسوف نستفيد من كامل الإمكانات التي تنطوي عليها وسائل التنفيذ بجميعها. ونشجع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية على مواصلة شحذ منهجيتها والاشتغال على أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بما يتماشى والخططَ والأولويات الوطنية، بما في ذلك عن طريق مواصلة وضع الأدوات السياساتية الأكثر نفعا والأيسر تناولا وتنفيذا على مختلف أصناف البلدان والقطاعات، وتقديم تقرير عن الدروس المستفادة من الجهود الأولى المبذولة في إطار وضع تلك الأطر. وندعو المجتمع الدولي وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم هذه المساعي.

٥ – وندرك الحاجة إلى اتباع نهج يتسم بالاتساق والشمولية والشفافية وعدم الإقصاء ويكون عمليَّ المنحى قادراً على احتضان جميع العمليات والمبادرات الوجيهة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المشاركة النشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ونحيط بتقرير تمويل التنمية المستدامة الصادر عام ٢٠١٩ عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، الذي يقيم التقدم المحرز والثغرات القائمة، ويعرض الخيارات السياساتية المتاحة في مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، ويبحث التحديات التي تعتور تمويل جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧، المزمع أن يستعرضها

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعه عام ٢٠١٩ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦ - ونسلم بأهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل.

المسائل الشاملة

٧ - نؤكد من جديد التزامنا السياسي القوي بالقضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة مظاهر اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ولمواردها الطبيعية، كل ذلك بروح من الشراكة والتضامن العالميين، مع ضمان ألا يُترك أي بلد وأي أحد خلف الركب. ونؤكد كذلك أن جميع ما نتخذه من إجراءات ينبغي أن يقوم على التزامنا القوي بحماية وحفظ كوكبنا بتنوعه البيولوجي ومحيطاته ومناخه. ونشير إلى اتفاق باريس ونشدد على أهمية تعبئة المزيد من الإجراءات والدعم للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، مراعين في ذلك الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ. ونشير كذلك إلى إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وندرك أن إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات التمويل قد يقلل من الخسائر الاقتصادية التي تسببها الكوارث وتقوض التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة.

٨ - نؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافةً، وتمتعهن بحقوق الإنسان المفروضة لهن بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف. ونكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في إطار وضع وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونجدد التزامنا باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث التغيير من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على جميع المستويات، لكفالة مساواة المرأة في الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس والتمييز الجنساني بجميع أشكاله.

٩ - وندرك أن الاستثمار والابتكار في القطاع الاجتماعي، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، يسهمان في تخفيف وطأة الفقر والحد من مظاهر اللامساواة، وتعزيز تنمية الموارد البشرية، ونشجع على بذل مزيد من الجهود لزيادة الاستثمار في ذينك المجالين عبر أمور من جملتها توفير التعليم المنصف الرفيع الجودة للكافة وتعميم الاستفادة من الرعاية الصحية على الجميع. ونشدد على أهمية التأكدِ من أن نظم وتدابير الحماية الاجتماعية للجميع، بما في ذلك الحدود الدنيا، تتسق مع استراتيجيات التنمية الوطنية، وضمانِ حسن تصميمها وكفاءة عملها وتجاوبها مع الصدمات واستدامتها في الأجل الطويل.

١٠ - ونشدد على أن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة وميسورة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، تشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطٌ لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إليها. ونشدد كذلك على وجوب أن تكون البنى التحتية شاملة للجميع وأن تكون على وجه الخصوص مراعية للاعتبارات الجنسانية وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة. ونسلم بأن سد الفجوة القائمة فيما يتعلق بالبنى التحتية على الصعيد العالمي مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وأن هناك تحديات كبرى لا تزال تحول دون توسيع نطاق استثمارات البنى التحتية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مرحلة تصميم وإعداد المشاريع، وبخاصة في البلدان النامية.

الموارد العامة المحلية

١١ - نعترف باتجاه الإيرادات الضريبية نحو التصاعد في البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية. ونلاحظ، في الوقت نفسه، الفجوة الكبيرة بين الموارد العامة واحتياجات التمويل في العديد من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا. ونسلم بأهمية شفافية النظم المالية في مكافحة اللامساواة ونلتزم من جديد بتعزيز قدرات إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية حديثة تدرُّجية، انسجاما مع خطة عمل أديس أبابا. ونقر بالتقدم المحرز في ميدان التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك منتدى التعاون في المسائل الضريبية، ولكن نلاحظ استمرار التحديات المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، اللذين تُيسرُهما جزئيا رقمنةُ الاقتصاد. ونقر كذلك بأن أي نظر في اتخاذ تدابير ضريبية استجابة لرقمنة الاقتصاد ينبغي أن يتضمن تحليلا شاملا لآثار ذلك على البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجاتها وقدراتها الفريدة. ونلاحظ بقلق بالغ أثر التدفقات المالية غير المشروعة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات وتنميتها، ولا سيما على البلدان النامية. ونلاحظ أيضا بقلق أنه لا يُعاد من الأصول المسروقة إلى بلدانها الأصلية إلا جزء صغير. ونجدد التزامنا بالتصدي لتحديات مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. ونحيط بالعمل الجاري بشأن تقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة والحاجة إلى التمييز بين مختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة، وبالجهود المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ونرحب بالجهود الجارية الرامية إلى إرساء ممارسات جيدة في مجال استرداد الأصول وإعادتها من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

١٢ - وسوف نواصل بحث استخدام استراتيجيات الإيرادات المتوسطة الأجل كأداة للحفاظ على اتساق السياسات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة. ونشجع أيضا البلدان على تبادل أفضل الممارسات ودعم مبادرات بناء القدرات الرامية إلى تحسين مواءمة النفقات العامة مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لحفز النمو الشامل للجميع وتعزيز قيام مجتمع أكثر إنصافا. ونؤكد من جديد على ضرورة أن تكون الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي جهودا عالمية من حيث النهج والنطاق، وأن تراعي تماما احتياجات وقدرات البلدان كافة، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى أعمال لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وننوه بالمساهمات المقدمة في صندوقها الاستئماني الطوعي، وندعو إلى تقديم المزيد من المساهمات من أجل تمكين اللجنة من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. ونشجع الجهات المانحة على تعزيز التعاون الدولي وجميع أنواع الدعم والمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال تعبئة الموارد وفي مجال منع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها. ونطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تقدم تقريرا عن البيانات المتاحة بشأن التعاون الدولي على إعادة الأصول وأن

تخصص فروعا محددة من تقريرها لعام ٢٠٢٠ لتقديرات حجم التدفقات المالية غير المشروعة من حيث قنواتها وعناصرها المحددة، والاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي في تعزيز إدارة الضرائب، وكذلك مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

١٣ - إن إنشاء بيئة تمكينية أفضل للقطاع الخاص من أجل تعبئة المؤسسات التجارية وتيسير مشاركتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أمر ضروري. فالقطاع الخاص يمكنه أن يساهم في تحقيق الأهداف بطرق عديدة، بما في ذلك عبر مواءمة نماذج عمله التجاري مع الأهداف، والاستثمار المؤثر، وإدارة مخاطر الكوارث، وتنمية المهارات، وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفقا للخطط والسياسات الوطنية. ونلاحظ الإمكانات التي ينطوي عليها الاستثمار المؤثر فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة. ونرحب بالاهتمام المتزايد بين المستثمرين بأخذ قضايا الاستدامة في الاعتبار في قراراتهم الاستثمارية، ولكننا نعترف بوجود حاجة إلى مزيد من العمل لتحليل إسهامهم في أهداف التنمية المستدامة ورصده وقياسه وزيادة أثره الإنمائي الإيجابي. ونلاحظ بقلق أن مسار الاستثمار المباشر الأجنبي بقي ضعيفا منذ عام ٢٠١٥ وأنه على الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية شهدت زيادة طفيفة في عام ٢٠١٨، فإنها ما زالت غير موزعة بالتساوي بين المناطق وبين مجموعات البلدان، وما انفكت البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تتلقى حصة ضئيلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. ونلاحظ كذلك أن متوسط تكلفة التحويلات المالية على الصعيد العالمي ظلت باهظة إذ بلغت نحو ٧ في المائة في عام ٢٠١٨، ونجدد التزامنا بالعمل في سبيل خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ لتصل إلى ما دون ٣ في المائة من قيمة المبلغ المحوّل.

١٤ - وسنسعى إلى إيجاد حوافز للاستثمار المستدام في الأجل الطويل، ويمكن أن تشمل هذه الحوافز اشتراط قدر أكثر جدوى من الإفصاح فيما يتعلق بمسائل الاستدامة، وتوضيح الواجبات الائتمانية، وأفضلية أصحاب الأصول، والعوامل الخارجية المتعلقة بالتسعير. ونشدد على ضرورة تقييم المبادرات العامة والخاصة لقياس أثر الاستثمار في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف، وتبيان الثغرات المحتملة. ونطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تواصل تحليل كل من أثر مساهمة استثمارات وأدوات القطاع الخاص في بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومعايير قياس تلك المساهمة. وسنعمل على تعزيز الممارسات المستدامة لدى المؤسسات التجارية، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في عملية الإبلاغ التي تقوم بها الشركات حسب الاقتضاء، على أن تُترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية. ونشجع على مواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وسنعزز أطرنا السياساتية لتحفيز التمويل للاستثمار الإنتاجي، ونهيب بالجهات المانحة إلى دعم هذه الجهود، بما في ذلك بناء القدرة على الحصول على التمويل المتاح، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسنسعى إلى تطوير القطاعات المالية المستدامة والشاملة للجميع، مع تزويدها بما يلزم من حيث إدارة المخاطر وحماية المستهلك. ونلاحظ بقلق الفجوة في فرص حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على رأس المال، ولا سيما المشاريع التجارية التي تديرها النساء والمقاولون الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، ونعترف بأن الأسواق المالية يمكن أن تكون وسيلة

قوية للنمو الاقتصـــادي والتخفيف من وطأة الفقر عندما تدعم الأعمال التجارية التي لها أثر من حيث التنمية المســتدامة وعندما يكون الحصــول على الائتمان شــاملا للجميع في جميع قطاعات الاقتصــاد. وســنعمل على تعزيز الشــمول المالي، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا الخدمات المالية، إلى جانب محو الأمية المالية والرقمية. وسنعمل على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية واستعمالها والارتقاء بجودتها من أجل خفض تكاليف التحويلات المالية وإتاحة خدمات تفتح الباب أمام مصـــادر محلية جديدة لرأس المال، تكملُها الجهود الدولية. ونهيب بجميع الجهات صــاحبة المصــلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى دعم البلدان في جهودها الرامية إلى سد ثغرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

التعاون الإنمائي الدولي

١٥ - يؤدي التمويل العام الدولي دوراً هاماً في تكملة الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد العامة محلياً، ولا سيما في أشد البلدان فقراً وضعفاً التي تعاني من قلة الموارد المحلية. وإننا نشعر بالتفاؤل إذ نرى أن بلدانا قد أوفت بالتزامها القاضي بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وحققت هدف تخصــيص نســبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمســـاعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو فاقت هذا الالتزام وذلك الهدف. ونلاحظ مع القلق أن المســاعدة الإنمائية الرسمية انخفضــت في عام ٢٠١٧ بنســبة ٠,١ في المائة بالقيمة الحقيقية وأن المســـاعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا شــكّلت نســبة ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأعضــاء لجنة المســاعدة الإنمائية. والواقع أن التراجع في المســاعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً توقف في عام ٢٠١٧ وتحول مساره إلى الاتجاه المعاكس، ولكننا نلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجّهة إلى المعونة القابلة للبرمجة قطرياً وانخفاضاً في الطابع التســاهلي للمســاعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نموا. ونشــير إلى أهمية تركيز أيسَـر الموارد شروطاً على أكثر البلدان احتياجا وأقلها قدرة على تعبئة موارد أخرى. ونلاحظ أيضا أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تتركز بشدة في عدد قليل من تلك الدول، على الرغم من تزايد الأخطار المناخية التي تهدد العديد منها، ســـواء من حيث تواتر تلك الأخطار أو تقلبها أو حدتها. ونسلّم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكِّل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية. ونسلم أيضاً بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل المقدم بشروط تساهلية تظل مهمةً بالنسبة لعدد من البلدان المتوسطة الدخل. ولسوف نواصل عقد مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقترح وضع مقياس لتقييم ”مجموع الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة“، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يقلل من أهمية الالتزامات المعلنة بالفعل. ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وأثره، وســـائر الجهود الدولية المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيّد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. ونحيط علماً بانعقاد منتدى التعاون الإنمائي في أيار/مايو ٢٠١٨. ونلاحظ ما ينطوي عليه التمويل المختلط من إمكانات، بما في ذلك قدرته على حشـــد أو تسخير أو حفز التمويل الإضافي، ونؤكد ضرورة أن تكون المشاريع متماشيةً مع الأولويات الوطنية، وأن يكون لها أثر إنمائي طويل الأمد وأن تصبّ في المصلحة العامة، ونسلّم في الوقت نفسه بأن أنواع التمويل التي يمكن أن تمثل طريقة التمويل الأكثر فعالية تختلف باختلاف مجالات الاســتثمار في أهداف التنمية المســتدامة. ونقر بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصــر مهم من عناصــر التعاون الدولي من

أجل التنمية باعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلاً عنه، ونرحب في هذا الصدد بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونلتزم أيضاً بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلةً لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي. ونلاحظ قربَ انعقاد اجتماع الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

١٦ - ونهيب بالجهات المانحة التي لم تفِ بعد بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أن تكثف الجهود لهذا الغرض. ونشجع الجهاتِ المانحة كذلك على مواءمة ما تقدم من دعم مع الأولويات القطرية المحددة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ونشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة توثيق التعاون فيما بينها وتعزيز الجهود الرامية إلى تعميم الاعتبارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في جميع العمليات. ونهيب بمقدمي التمويل المختلط إلى العمل مع البلدان المضيفة على نحو استراتيجي في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ، لكفالة تواؤم الأولويات المحددة في حافظات مشاريعهم مع الأولويات الوطنية. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية إلى أن تجري، في إطار تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، تقييماً للمخاطر والفرص وأفضل الممارسات المقترنة بأدوات التمويل المختلفة، ومنها مثلا التمويل المختلط، ولأفضل السبل إلى تكييف مختلف الأدوات المبتكرة لكي تتناسب مع الحالة الخاصة بكل بلد من البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تشهد حالة نزاع أو تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع إضافة إلى البلدان المتوسطة الدخل. وندعو مقدمي التمويل المناخي إلى تحسين فرص أشد البلدان فقراً وضعفاً في الحصول عليه، ونشجع على تخصيص المزيد من الموارد لأدوات التأهب المسبق الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك نُهُج التمويل الجديدة التي تقدم الحوافز للحدّ من مخاطر الكوارث. وندعو إلى زيادة ما يقدمه المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، من دعم مالي ومساعدة تقنية إلى البلدان، ولا سيما أشدها ضعفا، من أجل تطوير وتمويل مبادرات الحدّ من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود. ونلاحظ، في هذا الصدد، نجاح عملية تعبئة الموارد الأولية لصالح الصندوق الأخضر للمناخ وإتمامها في الوقت المقرر لها ونتطلع أيضاً إلى أولى عمليات تجديد موارد الصندوق. ونقر بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن يتواصل تركيزها على أشد البلدان احتياجا إليها. ونحيط علماً بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة للتمويل بشروط تساهلية والتقييمات المتعددة الأبعاد انطلاقا من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، من أجل معالجة أوجه القصور التي تعتري تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نموا المستند إلى الدخل وحده. وفي هذا الصدد، نشجع المؤسسات المعنية على استخلاص الدروس من الجهود التي يبذلها كلٌّ منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى أن تستطلع، في تقريرها لعام ٢٠٢٠ واستناداً إلى العمل القائم، التحدياتِ الماثلة أمام البلدان النامية التي تتضاءل فرص حصولها على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل التساهلي عند خروجها من فئة أقل البلدان نموا وخلال المرحلة الانتقالية، وما يمكن تقديمه من توصيات للتغلب على هذه التحديات. ونطلب أيضاً إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات أن تواصل في تقريرها لعام ٢٠٢٠ عرضَ بيان مفصل لاستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان النامية.

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

١٧ - إننا نلاحظ أن نمو التجارة العالمية مال إلى الاعتدال مرة أخرى في عام ٢٠١٨، بعد نمو سريع الخطى في عام ٢٠١٧. وتعزيز مساهمة التجارة بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحدّ من الفقر يحظى بأهمية خاصة لأقل البلدان نموا، التي لا تزال أدنى بكثير من هدف مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. ونحن نؤكد من جديد، في هذا الصدد، أهمية استفادة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من فرص التجارة. ونلاحظ أن الفجوة في تمويل التجارة زاد اتساعها منذ حدوث الأزمة المالية العالمية. ونؤكد مجدداً أن التجارة الدولية تشكّل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحدّ من الفقر وأنها تساهم في تعزيز التنمية المستدامة. ونسلّم بالمساهمة التي يقدمها النظام التجاري المتعدد الأطراف تحقيقاً لهذه الغاية. ونقر بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف لا يفي في الوقت الراهن بأهدافه وبأن هناك متّسعاً للتحسين. ولذلك، فنحن نؤيد الإصلاح اللازم لمنظمة التجارة العالمية بغية تحسين أدائها.

١٨ - ونشجع على إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك من خلال مبادرة المعونة لصالح التجارة، في تحسين الكفاءة والشفافية في مجال تحصيل الإيرادات الجمركية واستدامة بناها التحتية، بوصفها أداة قوية للتقليل من تكلفة التجارة وزيادة الإيرادات العامة. ونشدّد على أن مبادرة المعونة لصالح التجارة، وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، والأنشطة المحدّدة الأهداف لبناء القدرات المتصلة بالتجارة، واستمرار الفرص التفضيلية لوصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق من الأمور الأساسية لإدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي. ونرحب بزيادة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات التي أعفيت من الرسوم الجمركية وبالمبادرات الجارية لتيسير وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق. ونشجع أيضا المبادرات والإجراءات الرامية إلى بناء القدرات التي يراد بها تمكين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من تحسين استفادتها من فرص التجارة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، وإلى إتاحة الفرص للفئات الممثلة تمثيلا ناقصا، بما يشمل النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، لكي تصل إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. ونشجع المؤسساتِ المالية على أن تعتمد، حسب الانطباق، أساليب للتمويل التجاري لا تستلزم تقديم كميات كبيرة من الوثائق وذلك للمساعدة على تعزيز تمويل التجارة لصالح المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية إلى أن تواصل، في إطار تقريرها لعام ٢٠٢٠، رصدَ التنمية فيما يتعلق بفجوات التمويل التجاري، خاصة بالنسبة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ونشجع على أن تتناول اتفاقاتُ التجارة والاستثمار، القائمة والجديدة على حد سواء، الصلاتِ بين التجارة والاستثمار والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الدَّين والقدرة على تحمّل أعبائه

١٩ - يمثل الاقتراض أداةً هامة لتمويل الاستثمار ذي الأهمية الحيوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونحن نلاحظ مع القلق أن مستويات الدَّين العام والخاص وقابلية التضرر منها لا تزال ترتفع في عدد متزايد من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويُذكر في هذا السياق أنه لئن كانت مستويات الدَّين لا تزال محتملةً في معظم البلدان، فإن مخاطر تجدد دوامة أزمات الدَّين والاختلال الاقتصادي تطرح

تحديات خطيرة تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن نؤكد من جديد أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدةَ التوقيت ومنظمة وفعّالة ومنصفة، وأن تتم عن طريق التفاوض بحسن نية.

٢٠ - ونسلّم بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الدَّين في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسّقة تهدف إلى تعزيز التمويل بالدَّين، وتخفيف عبء الدَّين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء. ونرحب بالتدابير الرامية إلى تحسين إدارة الديون وشفافية الدَّين، وما يتصل بذلك من مساعدة تقنية وتدريب يقدمهما المجتمع الدولي، كما نهيب بالدائنين إلى تبسيط شروط الإقراض ومتطلباته وجعلها متاحة للجمهور ويسهل تتبعها. وندعو إلى زيادة الشفافية، من جانب المدينين والدائنين على حد سواء. ونكرر دعوتنا إلى العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في عمليات الاقتراض التي تتم في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية. وفي هذا الصدد، نشير إلى مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاقتراض والإقراض المسؤولين فضلا عن الأعمال الأخرى ذات الصلة التي يُضطلع بها في الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ونادي باريس، ومجموعة العشرين، بما في ذلك المبادئ التوجيهية التشغيلية لمجموعة العشرين بشأن التمويل المستدام. ونشدّد على الحاجة إلى تحسين ترتيبات التنسيق بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين، ونشجع على استطلاع السبل الكفيلة بتعزيز التنسيق بين الدائنين والحوار بين الدائن والمدين، استنادا إلى أعمال المحافل الأخرى. ونكرر التزامَنا ببحث الكيفية التي يمكن بها للآليات الرسمية لتعاون الدائنين أن تعالج بشكل أكثر فعالية ما قد ينشأ مستقبلا من حالات إعسار أكثر تعقيدا. ونشجع على التمييز بين طرائق استخدام التمويل بالدَّين وعلى إيلاء الأولوية لإقراض الاستثمارات المنتِجة التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتهيئ هامشاً للتصرف في المجال المالي. ونشجع جميع الدائنين على أن ينظروا في زيادة استخدام صكوك الديون الحكومية المشروطة فيما يقدمونه من قروض.

معالجة المسائل النُظمية

٢١ - إننا نسلّم بالحاجة إلى تعزيز التنسيق واتساق السياسات دولياً من أجل تعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. ونلاحظ أنه لئن كان تنفيذ إصلاحات القطاع المالي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ قد قلل من المخاطر في النظام المالي المحكوم بقواعد تنظيمية، فإن هناك مخاطر متزايدة خارج الإطار التنظيمي، بما في ذلك من خلال المؤسسات المالية غير المصرفية وتكنولوجيات الخدمات المالية. ونعرب عن قلقنا إزاء التراجع المستمر لعلاقات المراسلة المصرفية، مما يؤثر في القدرة على إرسال وتلقي المدفوعات الدولية مع احتمال تأثير ذلك على تكاليف التحويلات المالية والشمول المالي والتجارة الدولية، من بين مجالات أخرى، وبالتالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٢ - وسنعمل على كفالة توافر الموارد الكافية والتغطية الشاملة في إطار شبكة الأمان المالي العالمية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن صندوق النقد الدولي يعكف على إنجاز الاستعراض العام الخامس عشر للحصص. وسوف نضع في الحسبان التداعياتِ الناجمة عن الخيارات السياساتية الداخلية، بما في ذلك تداعياتها على التقلب في تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. ونشجع المجتمع الدولي على أن يعزز الآليات للمساعدة على التصدي لمخاطر أسعار الصرف في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة

التنويع في تلك المخاطر. ونشجع إرساء ممارسات وأنظمة تستخدمها المصارف الإنمائية الوطنية لإدارة المخاطر حتى تكون مستدامة مالياً أثناء اضطلاعها بولايتها في مجال التنمية. وندعو الجهاتِ المعنية بالتنظيم في القطاع المالي إلى زيادة التوجه نحو النظر في المخاطر الكامنة المرتبطة بالنشاط المالي لا بنوع المؤسسة المالية. وللمساعدة على التصدي لتكاليف ومخاطر إرساء علاقات مراسَلة مصرفية، سنعمل على تشجيع المؤسسات المالية على زيادة الاستفادة من التكنولوجيا، وأدوات ''اعرف عميلك''، ومعرِّف الكيان القانوني. وسنشجع أيضاً الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إدماج الاستدامة في النظام المالي ومن ثم إعادة توجيه تدفقات رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٢٣ - نؤكد من جديد أن من العوامل القوية التي تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استحداث وتطوير ونشر مبتكرات وتكنولوجيات جديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها. وتنطوي التغييرات السريعة في التكنولوجيات الجديدة والناشئة على إمكانات ضخمة تتيح دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين يعزز الابتكار في القطاع المالي شمولَ خدماته. ونحن نلاحظ أن التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي وغيرهما من التكنولوجيات الناشئة قد يكون لها أثر يفضي إلى التحوّل في أسواق العمل، وإلى زعزعتها أحيانا، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وندرك كذلك أن النساء والفتياتِ والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية هي بالفعل فئات ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد بعيد في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفي الاشتغال بوظائفها. ونرحب بابتكارات تكنولوجيا الخدمات المالية التي تعزز الشمول المالي، ولكننا نلاحظ أيضا أنها تخلق تحديات ومخاطر جديدة. وندرك ما لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من إمكانات كأدوات تمكين حيوية للتنمية المستدامة، ونظل على التزامنا بسد الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها من حيث إمكانية الوصول والبنى التحتية والقدرات. ونرحب، في هذا الصدد، بازدياد المساعدة الإنمائية الرسمية الموجّهة إلى تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية في البلدان النامية في العقود الأخيرة.

٢٤ - ونشجّع على أن تكون الوظائف ذات الصلة بالابتكار والتكنولوجيا مراعيةً للآثار المتباينة على الفئات المختلفة، وعلى أن تعزز نظماً مستدامة للحماية الاجتماعية، وتوسّع آلياتِ الضمان الاجتماعي للتعويض عن فقدان الوظائف، وأن تستثمر في قدرات الناس لتمكينهم من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. ونشدّد على الحاجة إلى معالجة المخاطر الناجمة عن تكنولوجيا الخدمات المالية دون خنق الابتكار في القطاع المالي وسنعمل على تحسين الحوار بين مقرري السياسات والجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات الجديدة من أجل التوصل للتوازن السليم، كما نؤكد الحاجة إلى التعلم والتبادل بين الأقران في هذا الميدان السريع التطور. ونشجع آلياتِ التعاون الدولي على دعم البلدان النامية في تذليل العقبات التي تواجهها في الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك عن طريق تعزيز البنى التحتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتطوير قدرات الابتكار والقدرات الاستيعابية والأطر السياساتية والقانونية على الصعيد المحلي. ونرحب بتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا الكائن مقره في تركيا الذي تحققت من خلاله أولى غايات أهداف التنمية المستدامة، وهي الغاية ١٧-٨، وندعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان التنفيذ الكامل والفعال لولايته. ونتطلع إلى قيام فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية بإعداد فصل مواضيعي

بشـــأن تمويل التنمية المســـتدامة في عصـــر التكنولوجيا المزعزِعة والابتكار المتســـارع، تورده في تقريرها لعام ٢٠٢٠.

البيانات والرصد والمتابعة

٢٥ - إننا نحيط علماً بالمبادرات المتعددة الأطراف التي أُطلقت لدعم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في استخدامها لمصادر أخرى للبيانات، كالبيانات الضخمة مثلا، في قياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. وسنواصل تعزيز مصادر البيانات التقليدية، مثل الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية، مع الترحيب في الوقت نفسه بالمصادر الجديدة والاستمرار في تعزيز جهودنا الرامية إلى جمع وتحليل ونشر البيانات المناسبة والموثوقة، مصنفةً حسب نوع الجنس والسن والإعاقة وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، من أجل تحسين الرصد ووضع السياسات لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. كما نشجّع على تزويد البلدان النامية بالمزيد من الدعم بمختلف أنواعه ومن جميع المصادر، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي وبناء القدرات وتوفير الدعم التقني، من أجل تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية.

٢٦ - ونحن ندرك أن عام ٢٠١٩ عامٌ محوري في جهود متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، سيتيح لنا تقييم التقدم المحرز وزيادة سقف الطموحات وتكثيف العمل. ونتطلع إلى انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وقمة العمل المناخي، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، والاستعراض الرفيع المستوى لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. ونقرر أن الاستنتاجاتِ والتوصياتِ المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي المنبثقة عن منتديات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأربعة المنعقدة منذ عام ٢٠١٦ بشأن متابعة تمويل التنمية سيجري دمجها في الحوار الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية.

٢٧ - ونقرر كذلك أن ينعقد المنتدى الخامس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وأن يتضمن المنتدى الاجتماعَ الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونقرر أيضا أن تُستخدم في المنتدى الطرائق التي طُبقت في منتدى عام ٢٠١٩.

٢٨ - ونطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية إصدار نسخة مسبقة غير محررة من تقريرها لعام ٢٠٢٠، في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير ٢٠٢٠، على أن تُستكمَل بتضمينها أحدث البيانات عند صدورها، من أجل تيسير إعداد مشاريع الاستنتاجات والتوصيات في الوقت المناسب.

٢٩ - ونقرر، وقد نظرنا في الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة عملا بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨، إرجاءَ النظر في هذه المسألة إلى حين صدور الوثيقة الختامية للمنتدى المتوخى عقده في عام ٢٠٢٠.